

# العلاقات المغربية التركية في القرن السادس عشر

د. محمد حجي

ارتبط ظهور الأتراك العثمانيين بشمال إفريقيا في مطلع القرن السادس عشر بتدهور أوضاع الغرب الإسلامي، فقد انتهت دولة الإسلام في الأندلس بسقوط غرناطة قبل سنوات دون أن يُصرخ الأندلسيين أحد ممن استصرخوهم من خلفاء القسطنطينية أو غيرهم، وتوالى سقوط ثغور أقطار المغرب في أيدي الغزاة الإيبيريين المسيحيين من أقصى السواحل التونسية إلى رباط ماسة بسوس المغرب الأقصى دون أن يتمكن متطوعة المجاهدين من صد المهاجمين. وتؤكد عجز الدول الثلاث بتونس وتلمسان وفاس التي كانت قد شاخت وأشرفت على السقوط.

لذلك اعتبر وصول الأخوين التركيين عروج وخير الدين (بربروس) بأسطولهما الحربي الجهادي إلى جزيرة جربة بارقة أمل للأفارقة الشماليين. - ولو أن أمر الرجلين ظل لغزا لم يستطع التاريخ حله حلا

نهائيا حتى الآن - وأخذ الأمل يقوى كلما انتصر هذا الأسطول على المسيحيين في عرض البحر، أو هاجمهم في الشغور المحتلة فحاصرهم واستنزلهم من حصونهم أذلاء أسراء، كما أخذ نفوذ البطلين التركيين يتسع ويشيع بين السكان، فتكاثر من حولهم عدد المجاهدين، وامتلات أيديهم بالغنائم، واتسعت رقعة تحركهم من جنوب الساحل التونسي إلى شماله فسيف البحر الجزائري إلى تلمسان. وصفق أهل الجزائر سنة 922هـ/ 1516م أيديهم بالبيعة لعروج (بربروس) فكانت أول إمارة تركية مستقلة بشمال إفريقيا لم تلبث أن تطورت على يد خير الدين (بربروس) إلى ولاية عثمانية تابعة للخلافة القسطنطينية، نسجت على منوالها بعد ذلك ولاية عثمانية أخرى بتونس، وثالثة بطرابلس الغرب.

قامت هذه الولايات الغربية في نطاق تكوين الخلافة الإسلامية التي زعم سلاطين الأتراك العثمانيون أنهم استحقوها بتنازل محمد المتوكل على الله العباسي عنها لسليم الأول عند فتحه مصر. ومن ثم رأوا وجوب خضوع جميع الأقطار الإسلامية لهم، وامتد نفوذهم فعلا في بلاد الشام ومصر وليبيا وتونس والجزائر إلى تخوم المغرب الأقصى، فلم يعد بالإمكان - حسب منطقتهم - أن يشذ هذا البلد المسلم عن سلطة الخلافة الإسلامية.

ويمكن تقسيم العلاقات المغربية - التركية في القرن السادس عشر إلى عهدين أو مرحلتين متميزتين، تشمل المرحلة الأولى عهد السلطانين محمد المهدي الشيخ وسليمان القانوني أو النصف الأول من القرن، بينما تمتد المرحلة الثانية إلى وفاة السلطانين أحمد المنصور الذهبي ومحمد الثالث عام 1012 / 1603.

تصطبغ المرحلة الأولى على العموم بصبغة العنف والهجمات المتكررة من هذا الطرف وذاك، فإن سلطة المرينيين في فاس كانت قد انهارت في هذه الفترة التي نتحدث عنها، واستلم زمام الحكم وزراؤهم الوطاسيون، غير أن نفوذهم ظل محدودا في شمال البلاد، ويقل كلما ابتعدت المنطقة عن المدينة الادريسية ليصير مجرد سلطة اسمية في حوز مراكش وما وراء الأطلس، الأمر الذي سهل من جهة مهمة البرتغاليين في غزو الشواطئ المغربية واحتلال الكثير من الثغور على ساحلي البحرين المحيط والمتوسط، ودعا من جهة أخرى إلى قيام حركة دينية - سياسية في الجنوب المغربي لمقاومة الاحتلال المسيحي، انتهت باختيار أحد فقهاء قرية تاكّما دارت ببلاد درعة قائدا للمجاهدين، هو محمد بن عبد الرحمن الزيداني (القائم بأمر الله) نظرا لكفايته الحربية ونسبه القرشي الشريف، ولم تلبث قبائل سوس أن اعصوبت عليه وبايعته أميرا للمومنين سنة 915 / 1510، فكان أول الملوك السعديين.

هكذا ظهر الأتراك في المنطقة وفي المغرب الأقصى سلطتان زمنيّتان، إحداهما هرمة مدبرة في الشمال متمثلة في الوطاسيين، والثانية فتية مقبلة في الجنوب هي دولة السعديين. واتصل الأتراك أول ما اتصلوا بالوطاسيين القريبين من تلمسان، الذين لم يكن بإمكانهم غير مداراة البايات وترضيتهم لصرف هجومهم الذي لا قبل لهم به. ولما توالى انتصارات السعديين على البرتغاليين في الثغور المحتلة بالجنوب، وهزموا الوطاسيين في أبواب مراكش وعلى ضفاف نهر أم الربيع، لم يجد الوطاسيون بدا من التزلف للأتراك والاحتماء بهم، بالدعاء للخليفة العثماني على المنابر وضرب السكة باسمه. لكن السعديين لم يمهلوهم

واقترح عليهم محمد المهدي الشيخ مدينة فاس عام 956هـ / 1549م وقبض على الوطاسيين باستثناء أبي حسون الذي استطاع الفرار إلى الجزائر، وحاكمها التركي يومئذ حسن باشا ابن خير الدين (بربروس) المعروف بشدة البأس والتفاني في العمل على توسيع رقعة الدولة العثمانية. وتوالت أنباء احتفال أتراك الجزائر بأبي حسون الوطاسي، واستعدادهم للدخول معه إلى المغرب، أخبار أقضت مضجع محمد المهدي الشيخ، فصرف نظره عما كان بصدده من تمهيد الشمال، وبادر بإرسال ثلاثين ألفاً من خيرة جنده بقيادة ابنه الحران وعبد القادر، ليستولوا على تلمسان وما وراءها إلى مجرى واد شلف، واستمر حكم السعديين لغرب الجزائر ثلاث سنوات، خاضوا خلالها معارك طاحنة ضد الانكشارية ومن انضم إليهم من رجال القبائل، وهلك أثناءها الأميران الحران وعبد القادر، وأصبح من المفروض أن يتدخل الملك السعدي محمد المهدي نفسه بكامل جيشه، فتتطور المواجهة إلى حرب شاملة قد تعرض الوجود التركي في المنطقة لخطر الزوال، في وقت كانت الدولة العثمانية تتأهب لخوض الحرب في أوروبا ضد أطماع الامبراطور شارلوكان الذي أثار الفتن في ترانسلفانيا وحصن القلاع على الحدود العثمانية في بلاد المجر.

لذلك أقدم سليمان القانوني في أوائل محرم 959 / يناير 1552 على مبادرة سليمة حكيمة بإرسال سفارة إلى محمد المهدي الشيخ تحمل إليه رسالتين مليئتين بالتمجيد والتكريم، يخاطبه في أولاهما بقوله : «الجناب العالي الأميري الكبير الأكرم الأفخمى الأكملي الإرشدي الأعدلي الهمامي الماجدي النصيري الذخيرى الحسيني النسبي، نسل

السلالة الهاشمية، فرع الشجرة الزكية النبوية، طراز العصابة العلوية...»  
تتلخص الرسالة الأولى في إعلان سليمان القانوني :

- (1) كراهيته للحرب الدائرة بين الأتراك والمغاربة.
  - (2) عزل حاكم الجزائر حسن باشا لميله إلى العنف وعدم مراعاته حسن الجوار في وقت المسلمون فيه أحوج ما يكونون إلى الاتحاد واجتماع الكلمة.
  - (3) تعويضه بحاكم آخر صالح باشا ليعمل على المصالحة وحسن الجوار وتوفير الصفاء. وتقدم الرسالة الثانية للشريف محمد المهدي الشيخ ثلاث خلع سنية، واحدة له، واثنين لولديه.
- كان لهذه السفارة الاثر الطيب السريع، إذ سحب محمد المهدي الشيخ جيشه من الجزائر وصرف نظره نهائيا عنها، متفرغا لاتمام وحدة المغرب والقضاء على الإمارات المستقلة في الشمال. كما تفرغ العثمانيون لقتال عدوهم الكافر فانتصروا على النمساويين في عدة مواقع، وفتح أسطولهم المتحالف مع الأسطول الفرنسي جزيرة كورسيكا. وكان المفروض أن يستمر الصفاء مدة طويلة - إن لم نقل أبدا - بين المغرب والعثمانيين، وبخاصة ولا يتهم بالجزائر، بل كان المؤمل أن يتطور الأمر إلى أحسن فأحسن بحكم الجوار والدين والاهتمام المشترك بقضية الجهاد ضد الصليبيين الايبيريين الذين كانوا إذاك يذيقون مسلمي الأندلس سوء العذاب، لولا أن نزع صالح باشا حاكم الجزائر نزع من الشيطان، فأقدم بعد سنتين على إيقاد نار الحرب والفتنة من جديد، حيث قاد هو وأبو حسون الوطاسي المخلوع - على حين غرة - حملة عسكرية قوية ضد مدينة فاس، اضطر معها الملك السعودي إلى الانسحاب إلى مراكش وبقي

من تخلف مع أبي حسون من الانكشارية يعيشون فسادا في العاصمة الإدريسية، إلى أن كر عليهم محمد المهدي الشيخ، وجرت المعركة الفاصلة على أبواب مدينة فاس يوم السبت 24 شوال 961 / 22 شتنبر 1554. صرع فيها أبو حسون وأنصاره، وانضم من بقي من جنده - وضمنهم الأتراك - للخدمة في الجيش النظامي السعدي.

إننا نظرا لعدم وقوفنا على وثائق رسمية، لا ندري حقيقة التبريرات التي يكون حاكم الجزائر قدما لمخدومه العثماني عن هذه الحرب التي شنها على المغرب، والهزيمة النكراء التي مني بها، لا سيما وقد كانت تعليمات السلطان سليمان له صريحة لا غبار عليها تلزمه برعي جوار المغرب فخفه، وتأمره بلم الشعث فبدده. وليس لنا إلا أن نبقي مع عموميات ما أشار إليه المؤرخون من أن هؤلاء الباشوات، بتواطؤ مع بعض رجال البلاط، كانوا يوغرون صدر السلطان سليمان على الملك السعدي، ويذكرون له أنه يسخر منه ويتوعد بغزو مصر وإخراج الترك من أبحارها، مؤملين أن تثور ثائرة السلطان فيجهز عمارة بحرية لا تبقى من المغرب ولا تذر. وإذا كانت حكمة سليمان صرفته مرة أخرى عن العنف والقتال، إلى المسالمة والحوار، فإن هذه الجماعة من البطانة نجحت - على ما يظهر - في إفساد السفارة التي بعث بها السلطان العثماني إلى الملك السعدي بإقحامهم فيها فكرة التبعية التي كانوا موقنين سلفا برفض الجانب المغربي لها. لذلك نجد محمد المهدي الشيخ يفض غضبا شديدا عندما يقف على مطالبته بالدعاء للخليفة العثماني على المنابر وكتابة اسمه على السكة، ويحضر السفير ويزعجه قائلا، «لا

جواب لك عندي حتى أكون بمصر - إن شاء الله - وحينئذ أكتب  
لسلطان القوارب».

ومهما يكن من أسباب سلبية هذه السفارة الثانية، فإن العاهلين  
التركي والمغربي لم يكونا يتكلمان نفس اللغة، ولا كانت نظرتهم إلى  
العلاقات السياسية بين بلديهما من نفس الزاوية. فسلیمان القانوني الذي  
لم يكن يخامرہ شك في أحقيته لخلافة المسلمين، يرى في مطالبته  
ملك المغرب بمجرد ذكر اسمه في الخطب والنقود اعترافاً منه بالدولة  
المغربية القائمة، وإقراراً عملياً بملكها في منصبه رئيساً للدولة، في مقابل  
شيء رمزي لا يعدو اعترافاً اسمياً يحفظ مظهر الوحدة الخارجي للبلاد  
الإسلامية المرتبطة بشكل أو آخر مع الخلافة الإسلامية في اسطنبول، في  
حين كان محمد المهدي الشيخ يطمئن في استحقاق ملوك الترك للخلافة،  
ويرى في مطالبته بذكر اسمهم مساساً بسيادته، وافتياتاً على الأمة  
المغربية التي بايعته على السمع والطاعة له أميراً للمؤمنين، لا لغيره ولو  
ادعى خلافة المسلمين. ومن ثم كان خضوع عدد من الأقطار الإسلامية  
للأتراك - في نظر الشيخ - إنما هو بسبب التسلط والقهر، ومنكر لا  
يقرون عليه.

وقد قدم محمد المهدي الشيخ حياته ثمناً لحميته الوطنية وأنفته  
الملكية، إذ كانت نهايته الاغتيال على يد جماعة من جند الترك جاؤوا  
من القسطنطينية زاعمين فرارهم من سلطانهم ورجبتهم في خدمة الملك  
السعدي والاستئجار به، فوثق بهم وجعلهم من جنده المقربين، حتى إذا  
أمكنتهم الفرصة وهو في بعض حركاته بالأطلس الكبير، تسللوا إلى  
خبائه ليلاً وضربوا عنقه بشاقور أبانوا بها رأسه وحملوه إلى الجزائر

فالقسطنطينية، حيث جعل في شبكة نحاس، وعلق على باب القلعة السلطانية مدة عشرين سنة.

وباختفاء محمد المهدي الشيخ من الميدان، واختفاء صالح ريس قبله، ثم موت سليمان القانوني، ركبت العلاقات المغربية - التركية قرابة عقدين من السنين، لم يشبهما غير هجوم قام به حسن باشا ابن خير الدين بعد أن ولي حكم الجزائر للمرة الثانية، فهزمه الجيش المغربي شر هزيمة على ضفاف وادي اللبني شمالي فاس، وعاش المغرب في طمأنينة تحت حكم عبد الله الغالب الذي كان «ميالا إلى السلم والعافية» حتى قال عنه أحد كبار صوفية ذلك العصر، إنه كان وليا صالحا لا سلطانا، بينما صرف السلطان العثماني نظره نهائيا عن أقصى المغرب وقد أيقن أنه لن يخضع له أبدا.

أما المرحلة الثانية من العلاقات المغربية - التركية، فتختلف عن السابقة تماما، ساد فيها السلم التام، ولو مع شيء من الحذر في بعض الأحيان، فتركيا سليمان القانوني القوية قد أخذت تتقهقر، لا سيما بعد انكسار أسطولها في معركة ليبانت، والمغرب بدوره تركزت دولته حين أتم السعديون توحيد البلاد تحت سلطتهم، وحرروا عددا من الثغور المحتلة فلم يعد فيه مطمع لأحد.

وأول ما بدأ هذا التحول في العلاقات على يد الاميرين السعديين عبد الملك وأحمد الملتجئين إلى الجزائر - على إثر وفاة والدهما محمد المهدي الشيخ - خوفا من أخيهما المبايع عبد الله الغالب. ولما مات الغالب وولي بعده ابنه محمد المتوكل - على صفر سنة - (1573 / 981) التحق عبد الملك مع أهله بالقسطنطينية متطارحا على سليم الثاني أن



يعينه على استرجاع ملك أبيه، باعتباره كبير الأسرة السعدية المستحق للملك حسب ما يقتضيه نظام ولاية العهد عندهم. ولن نناقش هنا ما ذكره المؤرخون عن سبب اتصال عبد الملك بالسلطان سليم من مشاركته في فتح تونس وسبقه إليه بالبشارة، وإنما نقدر استنادا إلى عدة عوامل وأحداث سابقة ولاحقة، أن الأخوين عبد الملك وأحمد عملا في الجيش التركي برا وبحرا أثناء السنوات الخمس عشرة التي قضياها في الجزائر وتركيا، بما يليق بمقامهما الأميري، وأن فرمان الخاقان إلى عامله دولاتي الجزائر بتسيير خمسة آلاف من جنود الترك مع عبد الملك لم يكن وليد الصدفة والساعة، وإنما كان نتيجة لمقدمات سابقة، واستجابة لظرف ملائم كان منتظرا منذ أمد غير قريب.

ومهما يكن من أمر، ورغم الصعوبات المالية التي اختلقها الدولاتي وديوانه، فإن جيش الترك بالجزائر سار في ركاب عبد الملك إلى فاس. وكان من بخت عبد الملك أن انتصر على خصمه انتصارا حاسما في أول لقاء، إذ انفض جيش الأندلس وبعض القبائل من حول المتوكل وانضموا إلى عمه، ودخل عبد الملك منصورا إلى فاس، فاقترض من تجارها المال الذي أنفقه الأتراك على تجهيز هذه الحملة، وردده إليهم، وعجل بصرفهم إلى الجزائر بعد أن أتخفهم بطرف المغرب وخرج في وداعهم بنفسه.

هكذا فتحت صفحة جديدة من العلاقات الودية المغربية التركية، غير أن عهد أبي مروان عبد الملك المعتصم لم يطل أكثر من أربع سنوات، حتى جاءه محمد المتوكل المخلوع أو «المسلوخ» بجيش البرتغال ومملكه سيبستيان، فكانت معركة الملوك الثلاثة العظمى بوادي المخازن (1578 / 986)، قتل فيها خلال المعركة المتوكل وسيبستيان، ومات عبد

الملك في مركز قيادته مسموما على ما قيل من طرف رمضان العليج قائد الترك الذين كانوا معه، وبويع أحمد المنصور ثاني أصدقاء الأتراك من الملوك السعديين.

كان لانتصار المغرب على البرتغال، الدولة البحرية العظمى آنذاك صدى واسع في العالمين الإسلامي والمسيحي على السواء، واعتبرت دولة المغرب من أقوى دول ذلك العصر، فانهالت على أحمد المنصور في فاس وفود المهثيين من الجزائر، والبرتغال، وإسبانيا، والقسطنطينية، وفرنسا، يحمل سفراؤها الهدايا وكتب التهئة. وكانت هدية السلطان مراد العثماني أقل الهدايا عبارة عن سيف محلى لم ير مثله مضاء وشفاء متن، استقلها أحمد المنصور في جانب الهدايا العظيمة الواردة عليه من أوروبا في صناديق مليئة بعملة الفضة والدر الفاخر وقضب الزمرد، والطرف النفيسة والاثاث الرفيع، دخلت إلى فاس محمولة على كراريس وعجلات في يوم مشهود. وكان السفير التركي استشر إهمالا من جانب المنصور، فذهب مغاضبا إلى بلاده، وهول الأمر لمخدومه بما لا ندري حقيقته، فأمر السلطان بتجهيز عمارة بحرية كبرى أسند قيادتها إلى علوج علي - الذي كان في نفس الوقت قائد الأساطيل البحرية العثمانية وبايلرباي الجزائر - وأمره بغزو المغرب. وكادت العلاقات المغربية - التركية تتردى من جديد، لولا أن تدارك الأمر أحمد المنصور بمجرد ما علم بخبر الحملة فسارع بإرسال سفيره إلى القسطنطينية يشكر السلطان سليم على تهنته وهديته ويعتذر عما يكون حصل من تقصير في جانب السفير التركي. وقد خرج الأسطول الغازي من القسطنطينية قبل وصول السفير المغربي إليها، وفي الطريق عرف السفير القائد علوج علي بالمهمة

المكلف بها لدى السلطان وحاول صده عن وجهته فأبى حسب رواية  
النزهة والاستقصا المستمدة من مناهل الصفا. لكن الواقع أن القائد  
أمهل السير حتى رجع السفير بأمر السلطان سليم بتوقيف الحملة. ولم  
نطلع للأسف على نص الرسالتين المتبادلتين بين سليم وأحمد المنصور  
إلا ما ذكره المؤرخون في موضوعهما. لكننا وقفنا على رسالة مطولة  
وجهها المنصور إلى القائد علوج علي بعد توقيف الحملة (رسائل سعدية،  
ص 68 - 73) استفدنا منها ثلاثة أشياء .

- أن المنصور كانت له علاقة ودية قديمة بعلوج علي حتى إنه  
تعجب من إقدامه على الاغارة على المغرب.

- أن علوج علي اعتذر للسفير المغربي عند ما رجع من الخليفة  
العثماني بأمر توقيف الحملة ضد المغرب بأنه كان مكرها على القيام  
بها طاعة للسلطان.

- أن حامل رسالة المنصور لعلوج علي هو سفير المنصور للخليفة  
العثماني قاضي القضاة بمراكش قاسم بن علي الشاطبي، ومعه القائد عبد  
الرحمان ابن منصور الموردي.

كانت هذه آخر محنة في العلاقات المغربية - التركية، تلاها ثلث  
قرن من المودة والصفاء، لم تنقطع خلاله السفارات بين القسطنطينية  
والجزائر ومراكش. وأعظم هذه السفارات، أو أبقاها أثرا على الأصح،  
سفارة علي بن محمد التمكروتي الذي أرسله أحمد المنصور لدى مراد  
الثالث عام 998 / 1590، فسجل أحداث هذه السفارة في كتابه النفحة  
المسكية في السفارة التركية (مطبوع بالتصوير في باريز أوائل هذا  
القرن) لكن هذا السفير الذي عاش في القسطنطينية شهورا عديدة تعرف

على معالمها ومجتمعها، واتصل بمراد الثالث ووصف بلاطه ووزراءه وطقوسهم في الاستقبالات وغيرها، لم يعرج على موضوع سفارته، إذ كان يعتبر ذلك سرا مكتوما لا يطلع عليه أحد إلا الملكان المرسل والمرسل إليه. وهذا ما يفسر افتقاد نصوص الرسائل المتبادلة بين ملوك المغرب والأتراك ويا ما أكثرها ! بحيث لا نجد في مجموعات الرسائل السعدية التي وصلت إلينا المطبوعة منها والمخطوطة، ولو رسالة واحدة بين عاهلين. ولاشك أنها موجودة ضمن محفوظات الوثائق التركية، ونرجو أن يتمكن الباحثون المختصون من استخراجها ونشرها لتدرس دراسة مقارنة مع ما في مجموعة الرسائل السعدية.

وفي انتظار ذلك سألقي نظرة خاطفة عن الرسائل السعدية تدليلا على ما أشرت إليه سابقا من صفاء جو العلاقات المغربية - التركية في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وهي خاصة بما وجهه الطرف المغربي، وليس فيها واحدة مما بعث به الطرف التركي، إلا ما يرد في الرسائل الجوابية من الإشارات. وكلها خالية من التاريخ إلا أن معظمها يمكن تعيين تاريخه بالتقريب أو بالتحديد، أخذا من مضمون الرسالة نفسها.

أما الأسلوب فهو بليغ متين اللغة، مثقل بالسجع والاسهاب في المدح، يذكر بأسلوب كبار البلغاء المتأخرين من المشاركة والأندلسيين وإذا كان هذا طبيعيا بالنسبة لبلاط مراكش الذي كان آنذاك يعج بكبار الكتاب والشعراء من الطراز الأندلسي الرفيع، فإن الأمر بعكس ذلك مشكل فهما محرج جوابا بالنسبة للأتراك الأعاجم. وهذا أيضا من المسائل التي لا تعرف إلا بنشر محفوظات الوثائق التركية.

ولنكتف هنا بإيراد أربع فقرات قصيرة من رسالتين بعث بهما أحمد المنصور إلى الوزيرين الأعظمين بالقسطنطينية، وآخرين بعث بهما إلى حكام الجزائر الأتراك الذين كثيرا ما عبر عنهم بجيش دار الجهاد الجزائرية.

أرسل المنصور سفيرا لدى السلطان العثماني، وكلف السفير في نفس الوقت بمهمة لدى الصدر الأعظم إبراهيم باشا، لكن هذا كان غائبا عن القسطنطينية، فبعث إليه المنصور بعد ذلك برسالة يتحدث له فيها عن استمرار الاستعداد للجهاد بمراكش، مما قد يفهم منه أن المشاورات بين السعديين والعثمانيين كانت جارية لاسترداد الأندلس وتخليص المسلمين المعذبين فيها: «... فإننا كتبناه إليكم - يقول المنصور - واليمن خفاق الجناح، وصنائع الله لا تنفك ركائبها مخيمة بالمقيل والرواح، وأوجه البشائر وضيئة، ومصاييح الاهتداء - والمنة لله - مضيئة، من دار ملكنا، ووسطى سلطنا، حمراء مراكش - كلاًها الله - حيث العزائم في جهاد الكفر منصوبة، وأمثال السمهرية معملة في قمعهم مضروبة، وعتق الجياد، في فريضة الجهاد، مركوبة ومجنوبة، وأسود الكفاح، من كل شاكي السلاح، رابضة ومرهوبة...».

وجاء في رسالة أخرى بعث بها أحمد المنصور إلى الصدر الأعظم سنان باشا، يعزیه في موت مراد الثالث، ويهنئه بتولية ابنه محمد الثالث، «... فإننا كتبناه إليكم والخلوص خفاق الجناح، وحسن مراعاتكم تخطها في صحائف الاعتقاد أيدي المساء والصبح، وجميل الاعتقاد بولائكم المقرر لدينا يضمن به هبوب الرياح.

هذا وقد طن بهذه الأقطار، نبأ فظيع التذكار، فتت الاكباد، وأذكى على التنائي لواعج الفؤاد، خطب جلل، ورزء فل ظبي الصفاح والأسل، ذلكم ما نزل به القضا، وانتهى فيه الأمد وانقضى، وهو انتقال السلطان الجليل الضخم ذو البسطة في السلطان، والملك الموطد بتمهيد الأركان، الخاقان الأعظم، والشاهق الأعصم، السلطان مراد...

وإنا بعد مشاركتكم في الأسف على فقده، ومشاطرتكم في الألم بحسب ما عندنا من عهد وده، لشاكرون لله على استواء كعب السلطان الأعظم، سلالة الملك الأفخم، مقام ولدنا السلطان محمد ابن السلاطين العظام، نصري ملة الإسلام...».

وثار ابن القاضي أمير كوكو ببلاد القبائل، مناهضا الأتراك كأسلافه - ومادا يديه للإسبانيين محتلي وهران ليساعدوه على خصومه حكام الجزائر الأتراك. فبعث هؤلاء للمنصور بكتاب مع الكخية يوسف، يشكون إليه ذلك الأمير الخائن، ويخبرونه باحتمال هجوم الأسطول الإسباني عليهم، فرد عليهم المنصور برسالة مطولة جاء فيها ، «... إن أنتم من جانب الكفرة - دمرهم الله - عمارة تنشى، أو أسطولا يؤم ناحيتكم ويفشى، واحتجتم إلينا فنحن بحمد الله بأنفسنا وأموالنا وأجنادنا موجودون لنصرتكم على أتم أهبة واستعداد، واحتفال لا يزال لنكاية الكفر بحول الله بالمرصاد، وأذاننا صاغية لداعيكم، وهبوب صوت منادىكم، ومتى ناديتم وافيناكم - بحول الله - بعساكرنا المظفرة بالله خيلا ونارا، وأسود للجهاد تزار في ذات الله نهارا...».

ثم حدثت ثورة مماثلة بالمغرب، كان للإسبانيين يد فيها كذلك، حيث أووا الناصر أخا المتوكل «المسلوخ» ليشوشوا به على المغرب، حتى

إذا أنسوا من أحمد المنصور استعدادا لمهاجمتهم في عقر دارهم، أرسلوا عليه الناصر من مدينة مليلية المحتلة، وزودوه بالرجال والمال، فاعصوبت عليه قبائل الشمال، وتقدم إلى أن حل بتازا وأصبح يهدد مدينة فاس، فتصدى لقتاله ولي العهد محمد المامون الشيخ وهزمه، فالتجأ الناصر في فلوله إلى قمم جبال الريف الشرقية القريبة من تلمسان، ومد يده إلى أتراك الجزائر لما يعلم لهم من سابق عداوة وأطماع في المغرب، لكنهم أعرضوا عنه وكتبوا إلى المنصور يستطلعون رأيه، ويعدونه بالمساعدة العسكرية، فكتب إليهم المنصور رسالة مطولة أواسط عام 1596 / 1005 جاء فيها ، «وأما ما ذكر مكانكم الجليل، من انزواء وجهكم عن جانب ذلك المخذول وإهمال أصحابه، والايغاز إلى أهل تلمسان بمنابدته ومقاطعة ما يمد من أسبابه، وعدم الاكثراث بخياله الطارق، والالتفات إلى الخلب البارق، فذلك هو المظنون بمكانكم المكين، والمعتقد في عهدكم الوثيق المتين، وودادكم الواضح المبين ، وكيف لا وأنتم من أوليائنا المخلصين، وأحبائنا الذين تشد عليهم يد الضنين، ولسنا نشك في أن كل ما يسوؤنا ولو كان أضعف مثل هذا من خيط العنكبوت، لا تساعد عليه مخبتكم الراسخة القواعد، ومودتكم الواضحة الشواهد. كما أننا لا نمترى أيضا في أن عقلكم بحمد الله الوافر يأبى لمكانكم الجليل الميل مع خطرات الطيف، والاعتداد بسحابة صيف، فإن خياله الطائف - بحول الله - أمامنا لا يثبت، وسحابه - بحمد الله - سحابة صيف لا تنبت...».

وبعد أن يذكر المنصور لمخاطبيه الأتراك تراث جيشه في مطاردة الثائر حتى لا يلتجئ إلى الجزائر قبل أن يتصل بهم في شأنه، يطلب

منهم استدعاه لمحاولة صرفه عن الإسبانيين ، «ولكن عند استدعائه - يقول المنصور - يتجلى لكم ذلك، ويتضح كل ما هنالك، فإن عن له أن يلتحق بجهتكم - ولا أظنه يفعل ذلك - لأن هذه الدار وتلكم واحدة، وعلى الاتحاد والامتزاج بحول الله في كل حال متعاضدة، وإن لم يرد إلا البقاء على عهد الصليب، فنحن - إن شاء الله - على الاجلاب عليه بعساكرنا حتى نستخرجه بحول الله من نفقه، ونستأصل بعون الله ما كانت أبقت من رمقه. ونحب منكم المبادرة بهذه المفاوضات، لأن عساكرنا قد أخذت أهبتها للاجلاب إن شاء الله عليه والوثب، وعزائمها بحول الله وقوته له مشحودة العضب.

وأما ما ذكر مكانكم المكين من أنكم وأجنادكم المحمية، وعساكركم الجهادية، موجودون لما عسى يحتاجكم إليه هذا الجناح، وواقفون على قدم الاستجابة والانتداب، فجزاكم الله بما جرى به أولى المحبة الراسخة العهد، والأولياء الذين نعتد بهم على القرب والبعد. فقد علمنا أن تلكم الأيالة المحمية وهذه واحدة، وعلى استئصال الملحدين والمارقين بحول الله متعاقدة، ولكننا لسنا نحوج مكانكم المكين - إن شاء الله - إلى ما يلم من هذا الشأن، أو يطوف طائفه بالقاصي من هذه الممالك والدان، فإن هذا الأمر - بحول الله - أيسر شيء على عساكرنا الهاشمية، وأهون ما تصمم إليه بعز الله وعنايته عزائمنا الماضية...

هذا التطور السعيد في العلاقات المغربية التركية لم يتمخض عن تفتح سياسي سيستمر مدة غير قصيرة فحسب، ولكنه أنتج أيضا تفاعلا حضاريا ما تزال آثاره ظاهرة حتى اليوم.

د. محمد حجي

الرباط